

قرار رقم ١/٣٩٩

انشاء غابة محمية في جبل موسى

ان وزير الزراعة،

المادة الثانية:

تقوم مصلحة الأحراج بالتنسيق مع جمعية حماية جبل موسى بوضع خطة لإدارة غابة جبل موسى.

المادة الثالثة:

يمنع منعاً باتاً قطع الأشجار أو إزالتها أو تفريدها. يستثنى من هذا المنع الاعمال والأبحاث التي تقوم بها مصلحة الأحراج والمراكز البحثية وجمعية حماية جبل موسى والتي تهدف إلى صيانة النظم الأيكولوجية بكامل مكوناتها وصيانة الدروب والحماية من اندلاع الحرائق.

المادة الرابعة:

يمنع دخول المواشي وسائر الحيوانات الداجنة إلى المحمية.

المادة الخامسة:

يمنع الصيد بكافة أنواعه ضمن المحمية وعلى مسافة لا تقل عن ٥٠٠ م عن حدودها

المادة السادسة:

يمنع التجوال خارج الدروب المحددة ضمن المحمية، كما يمنع إضرام النار أو التخميم أو رمي النفايات أو قلع النباتات البرية.

المادة السابعة:

يطبق على العقارات التي تقع عليها المحمية الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٥٨ تاريخ ١٩/٤/١٩٩٦.

المادة الثامنة:

تتولى مصلحة الأحراج الإشراف على هذا الحمى والعمل على المحافظة على الأحراج والنباتات البرية وطرائد الصيد والطيور والحيوانات البرية فيه.

بناء على المرسوم رقم ١٨ تاريخ ٢٠٠٨/٧/١١ (تشكيل الحكومة)،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ (تنظيم الإدارات العامة)،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٠ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ (أحكام خاصة تتعلق بوزارة الزراعة وشروط التعيين الخاصة بها)،

بناء على المرسوم رقم ٨٣٧١ تاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ (تنظيم وزارة الزراعة لاسيما المادتين ١٧ و١٩ منه،

بناء على المرسوم رقم ٥٢٤٦ تاريخ ١٩٩٤/٦/١٢ وتعديلاته (تنظيم وزارة الزراعة)،

بناء على القانون رقم ٥٥٨ تاريخ ١٩٩٦/٤/١٩ (حماية الغابات)،

ولما كان جمعية حماية جبل موسى قد قامت بدراسة الأهمية البيئية فيه، وتقدمت بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٨ بطلب إنشاء محمية في غابة جبل موسى،

وبعد موافقة المجلس البلدي في غباله على إنشاء محمية ضمن العقارات التابعة لمشاع البلدة والواقعة ضمن منطقة نهر الذهب العقارية،

وبناء على اقتراح مدير عام الزراعة بالانابة،

يقرر ما يلي:

المادة الاولى:

ينشأ حمى وطني (غابة محمية) في جبل موسى ضمن العقارات ٣٤٥، ٣٤٦ و٣٤٧ من منطقة نهر الذهب العقارية.

المادة التاسعة:

تتولى البلديات المعنية تعيين نواطير لهذا الحمى وذلك بالتنسيق مع جمعية حماية جبل موسى بعد موافقة مصلحة الأجرأج.

المادة العاشرة:

ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعر الحاجة.

بيروت في ٢٠٠٨/٩/١٨

وزير الزراعة

م. الياس سكاف

